الفصل الأول

الدرس النحوي في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور

عاطف فضل(*)

مقدمة:

لقد عُني المفكرون والباحثون بالقرآن الكريم عناية لم يظفر بمثلها كتاب. وتبدو هذه العناية فيما ظهر من مؤلفات ودراسات متنوعة المجالات حول القرآن الكريم، خاتم الكتب السماوية. وقد تتابعت الجهود وتناولت القرآن الكريم في تعلُّق بفهمه، وتفانٍ على السّبق في إيضاحه، وتنافس شريف في إبراز معطياته.

وتعددت مناحي الأخذ من القرآن الكريم، إذ فيه جانب العقيدة والتّشريع، وفيه مجال فسيح لقواعد النُّظم التّربويّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، والمعاملات والعلاقات في شتّى صورها. كما أنّ في القرآن مجالاً رحباً للّغة والأدب والنحو والبلاغة والقصص والأمثال، إلى غير ذلك ممّا يربي الحياة، وينمّيها، ويأخذ بها إلى مدارج الأمن والسّعادة. وهذه المجالات لا يستطيع جوبها عقل واحد وإنْ نبغ، ولا يفي بحقها من البحث والدّرس وإنْ برع وأبدع.

(*) دكتوراه في علم اللغة، أستاذ علم اللغة المساعد في جامعة الزرقاء- الأردن. البريد الإلكتروني: ateffadel_jo@yahoo.com

فكانت هذه الآفاق في حاجة إلى مواهب متعددة، وكلّ ذي موهبة يجد في نفسه الدافع للإسهام بما يستطيع إبرازه من معطيات كتاب الله الخالد. كيف لا؟ والقرآن مأدبة الله، لا يشبع منها العلماء والدّارسون مهما تناولوا منها، بل كلّما تناولوا من أطايبها تفتّحت شهيتهم، وتجددت رغبتهم في الاستزادة من كتاب الله الذي لا تنقضي عجائبه ولا يخْلَق على كثرة الرّد.

وأسلوب القرآن الكريم أسلوب خاصّ به، لا هو بالشّعر، ولا هو بالنثر، ولكنّه قرآن، فهو لا يخضع لقواعد الشّعر، ولا يخضع لقواعد النثر، ولكن له خاصيّة به تحسّها في تراكيب ألفاظه؛ لأنه كلام عربي، فكانت قواعد العربيّة طريقاً لفهم معانيه، ودون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم.

ولا عجب أن لا تكون لأية دراسة في علوم العربية وفنونها قيمة دون الاستنارة بالمعجزة الخالدة التي حفظت لغة الضاد وطيدة الأركان سامقة البنيان.

وقد وجدت تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ينفرد بآراء دون غيره من النحويين والمفسرين القدامى، فاخترت أن يكون ميداناً للدراسة، نظراً لما في الكتاب من قضايا لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية تعمل على كشف البعد الدلالي لآيات القرآن الكريم. وإنّ أيّ إجراء لغويّ يجب أن يهدف إلى فهم المعنى وكشف الدلالة من وراء الآيات؛ إذ إنّه الأصل في أيّ اتصال لغوي. ولما كان الأمر صعباً في تتبع كلّ القضايا اللغوية في التفسير المذكور، فقد اقتصرت على القضايا النحوية والتركيبية من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة النساء؛ ذلك أنَّ القضايا النحوية والتركيبية في تفسير ابن عاشور كثيرة يصعب على بحث ذي صفحات محدودة أن يستوعبها؛ وأنَّ ابن عاشور -كغيره من المفسرين- يتحدث عن القضايا النّحوية واللغويّة في السّور الأولى من القرآن الكريم، ثمّ تتكرر القضايا فيُحيل إلى ما سبق بقوله: "قد تقدّم القول فيها عند قوله تعالى...."

إنّ لغة القرآن الكريم معين ثرّ قد أودعها الله من الأسرار ما لا ينضب، ومن هنا فإنّ ابن عاشور يرى أنّ هناك شيئاً وراء قواعد علم العربية، به يحصل انكشاف بعض المعاني، واطمئنان النّفس لها، وبه يترجح أحد الاحتمالين على الآخر في

معاني القرآن. كما أنّ نظم القرآن مبنيّ على وفرة الإفادة، وتعدّد الدّلالة، فجمل القرآن لها دلالتها الوضعية التركيبية التي يشاركها فيها الكلام العربي كلّه.

وقد خالف ابن عاشور كثيراً من المفسّرين الذين اقتصر تفسيرهم على المفردات اللغويّة والتّراكيب البلاغيّة، وأعرضوا عن بيان المعاني والدّلالات الحاصلة من وضعية التّركيب في الآيات. كما خالف كثيراً من آراء النحويين الذين راحوا بتأويلاتهم وتقديراتهم يُغيّرون المعنى الذي يدلّ عليه ظاهر النّص إذا ما خالف قاعدة من القواعد النحوية، فالقاعدة النحوية تعدّ الأساس في تفسير النّصوص وإيضاح المعنى، فكلّ النّصوص يجب أن تندرج تحت هذه القاعدة أو تلك، فإذا ما جاء نصّ يخالف القاعدة ذهبوا إلى التأويل والتقدير.

والذي يبدو لي أنّ جَعْل التأويل والتّقدير أساساً في تفسير النّصوص يخرجها عن المعنى، وتكثر أوجه الإعراب، في حين إنّ المعنى المقصود من النّص له دلالة واضحة بيّنة. وابن عاشور يرى أنّ هناك شيئاً وراء قواعد العربية به يحصل انكشاف بعض المعاني، وإليه تطمئن النفس.

أولاً: مسألة في فواتح السّور

قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: 1] الحروف التي ابتدئ بها كثير من السّور هي منطقة خلاف بين الدارسين، حتى ليتعذر إنْ لم نقل يستحيل على الباحث أن يستوفيها، فقد بلغت الأقوال فيها واحداً وعشرين قولاً؛ لشدّة خفاء المراد منها. وقد استطاع ابن عاشور أن يستقصي هذه الأقوال، ويردها إلى ثلاثة أنواع، كلّ نوع يندرج تحته عدد من الأقوال.[1]

والذي يهمني هنا هو التوجيه الإعرابي لهذه الحروف، وليس تلك الأنواع التي كثرت وتحيّر بها المفسرون. فقد ورد أنها أحرف مقطّعة مبنية غير معربة، وكذلك سائر حروف الهجاء، وقد تُعرب إلاّ أنْ يخبر بها أو عنها، أو تعطف

(1) ابن عاشور، محمد الطاهر. **التحرير والتنوير**، تونس: دار سحنون للنشر، ج1، ص207. انظر أيضاً:
– الرازي، فخر الدين. **التفسير الكبير**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط4، 2001م، ج1، ص249 وما بعدها.

بعضها على بعض، فالإخبار بها أن تقول: هذه ألفٌ، والإخبار عنها أن تقول: الألف حسنة، والعطف أن تقول: في الكتاب ألف ولام، وموضعها من الإعراب نصبٌ بفعل مقدّر، وتقديره: اقرأ ألم. ويجوز أن يكون رفعاً على تقدير مبتدأ، والتقدير: هذه ألم.[2] وذكر تفسير الجمل أنها لا محل لها من الإعراب، وحجته أنّ الإعراب فرع إدراك المعنى، ولم تدركه هذه الحروف.[3]

وذكر سيبويه تحت عنوان "هذا باب أسماء السّور" أنّ ﴿حمٓ﴾ [غافر: 1] هو بمنزلة اسم أعجمي، نحو: هابيل وقابيل... وأمّا ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: 1] و ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:1] فلا يكنّ إلا حكاية، وهكذا يعالج كلّ اسم سورة من حيث الصّرف وعدمه، أو السكون والحركة.[4] ثمّ خاض النحويون في كيفية النطق بها موقوفة دون علامات إعراب جرياً على حكم الأسماء إذا لم تكن معمولة لعوامل، فحالها حال الأعداد المسرودة حيث تقول: ثلاثة أربعة خمسة.(5) وذكر الفيروز آبادي(6) أنها من المتشابه لفظاً ومعنى اعتماداً على قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: 7]

---

(2) الأنباري، أبو البركات. **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ومصطفى السقا، مصر: الهيئة المصرية العامة، 1980م، ج1، ص43. وانظر أيضاً:
– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، بيروت: دار سرور، 1955م، ج1، ص9.
– النحاس، أبو جعفر. **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي، بيروت: عالم الكتب، ط2، 1985، ج1، ص177.
– الأندلسي، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب. **المحرر الوجيز**، تحقيق: فاس: المجلس العلمي، 1975م، ج1، ص97.

(3) الجمل، سليمان بن عمر. **الفتوحات الإلهية**، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، د.ت.، ج1، ص10.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب، ط3، 1983م، ج3، ص357 وما بعدها.

(5) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج3، ص357. انظر أيضاً:
– الأخفش، سعيد بن مسعدة. **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الأمير الورد، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1985م، ج1، ص167 وما بعدها، ج1، ص138.

(6) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **بصائر ذوي التمييز**، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.

وثمّة رأي ذكره زكي مبارك بقوله: كنت أتحدث عن فواتح السّور مع المسيو بلانشو فعرض عليّ تأويلاً جديراً بالاعتبار، جديراً بالدرس والتحقيق، وفحوى هذا الرأي أنّ هذه الحروف ليست إلا إشارات وبيانات موسيقية يُشار إلى ألحانها بحرف أو حرفين أو ثلاثة، فهي رموز صوتية، وليس من المستبعد أن تكون فواتح السّور إلا إشارات صوتية لتوجيه الترتيل.[7] ولعل في هذه الإشارة اتصالاً وثيقاً -قريباً كان أو بعيداً- من معنى التحدي للمكابرين الذين سبروا أغوار القرآن، وأدركوا بفطرتهم البلاغية ما يتميز به من بيان.

وما أشار إليه السيوطي كذلك يؤيد هذا القول؛ إذ يرى السيوطي أنّه أراد بهذه الحروف مفاجأة العرب برموز وإشارات لا عهد لهم بها ليزداد التفاتهم، وتتنبه أذهانهم إلى القرآن الكريم.[8]

ومن هنا فقد أصاب ابن عاشور كبد الحقيقة بابتعاده ورفضه إعراب النحويين القائم على التأويل والتقدير في هذه المسألة، وقال: ﴿الٓمٓ﴾ (البقرة: 1) فاتحة السّورة ينطق بها دون علامات إعراب، ومن أعربها كان مخطئاً؛ لأنها بمنـزلة أسماء الأصوات لا يقصد إلا صدورها، فدلالتها تشبه الدلالة العقلية، وهي تدل على أنّ الناطق بها يهيّء السامع إلى ما يرد بعدها ولا معنى للتقدير فيها.[9]

ثانياً: مسألة في إنّ ولعلَّ

نصّ سيبويه على أنّ (إنّ) مؤكدة للجملة الاسمية.[10] وأثبت المبرد لها معنى توكيد الحديث، إلاّ أنّه ذكر أنّ معناها الابتداء.[11] وهي للتوكيد عند كل

(7) مبارك، زكي. **النثر الفني في القرن الرابع الهجري**، بيروت: دار الجيل، د.ت.، ج1، ص47.
(8) السيوطي، جلال الدين. **الإتقان في علوم القرآن**، بيروت: المكتبة الثقافية، 1973م، ج2، ص27.
(9) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج1، ص316-318.
(10) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج4، ص233.
(11) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.، ج2، ص347، ج4، ص107.

النحويين.[12] وذهب البلاغيون إلى أنها للتوكيد والتحقيق.[13]

ونسب المرادي للرازي والفارابي أنهما جعلاها للإثبات والدوام.[14] أما ابن عاشور فيذهب إلى أنّ (إنّ) قد تأتي لمجرد الاهتمام، ولا معنى للتأكيد فيها، وذلك في معرض تفسيره قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [آل عمران: 192] قال: "...مسوق مساق التعليل لسؤال الوقاية من النار، كما تؤذن به (إنّ) المستعملة لإرادة الاهتمام، إذ لا مقام للتأكيد هنا."[15]

وقد تأتي لمجرد الاهتمام بالخبر وفيها معنى التأكيد، وذلك في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: 168] يقول: "إنّ هنا لمجرد الاهتمام بالخبر؛ لأنّ العداوة بين الشيطان والناس معلومة متقررة عند المؤمنين والمشركين...، أو تجعل إنّ للتوكيد."[16] كما قد تأتي لغرابة الأمر دون ردّ الإنكار أو الشك،[17] وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]

وتفيد معنى التعليل والربط وتغني غناء الفاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ

---

(12) ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ط1، 1971م، ج1، ص106. انظر أيضاً:
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن هشام. **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1995م، ج1، ص37.
- السيوطي، جلال الدين. **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ط1، 1980م، ج2، ص147.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب، د.ت.، ج8، ص59.
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى. **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي، د.ت.، ص110.
- الأنباري، أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1961م، ج1، ص178.

(13) الجرجاني، عبد القاهر **دلائل الإعجاز**، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ط1، 1969، ص27.

(14) المرادي، الحسن بن القاسم. **الجنى الداني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الآفاق، ط2، 1983م، ص397.

(15) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، المجلد3، ج4، ص198.

(16) المرجع السابق، المجلد2، ج2، ص104.

(17) المرجع السابق، المجلد1، ج1، ص247.

سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: 32] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: 96] قال ابن عاشور: "ومن خصائص إنّ إذا وردت في الكلام لمجرد الاهتمام ألا تغني غناء الفاء وتفيد التعليل والربط."[18]

وهو بهذا يميل إلى رأي عبد القاهر الجرجاني الذي يرى فيه أنّ من شأن (إنّ) إذا جاءت على هذا الوجه –أي أن تقع إثر كلام وتكون لمجرد الاهتمام– أن تغني غناء الفاء العاطفة؛ لأنّ إنّ تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجيباً.[19]

ويبدو أنّ ابن عاشور اتّجه بهذه المعاني نحو ما يعرف بـ"نحو النّص"، وليس الإعراب القائم على الاقتراض العقلي المتحكم بالنصوص التي ارتضاها النحويون وفقاً لقواعدهم.

أمّا لعل فللنحويين فيها تأويلات: فقد تكون للترجي والإشفاق عند سيبويه وجماعة من النحويين.[20] ولم يبيِّن لها المبرد إلا معنى التوقع المرجوّ أو مخوف.[21] وأكّد هذا المعنى ابن السراج[22] والزمخشري.[23] وتكون للتعليل بمعنى كي، وهو مذهب الأخفش والكسائي.[24] وتكون للاستفهام، وهو رأي نسبه الهروي إلى الكوفيين، وارتضاه وشاهده: قولك للرجل: لعلك تشتمني؟

---

(18) المرجع السابق، مجلد1، ج1، ص414، مجلد3، ج4، ص11.

(19) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص248 وما بعدها.

(20) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج2، ص148، ج4، ص133. انظر أيضاً:
– المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص580.
– ابن يعيش، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج8، ص58.
– السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج2، ص89.

(21) المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج4، ص108، ص141.

(22) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م، ج1، ص278.

(23) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. **المفصل**، بيروت: دار الجيل، د.ت.، ط3، ص302.

(24) السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج2، ص89. انظر أيضاً:
– المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص580.
– المالقي، أحمد بن عبد النور. **رصف المباني**، تحقيق: أحمد الخراط، بيروت: دار القلم، ط2، 1985م، ص374.

تريد: هل تشتمني، فيقول: لا أو نعم.[25] وفي الحديث "لعلنا أعجلناك."[26] وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنّ لعل في الحديث عندهم إشفاق.[27] وأورد ابن هشام[28] شاهداً على الاستفهام في قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: 1] وتأتي للشك، فقد ذُكِر أنها تأتي للشك وهي بمنزلة عسى.[29] والرأي الأخير هو ما تفرد به ابن عاشور بقوله: "وعندي وجه آخر مستقل، وهو أنّ (لعل) الواقعة في مقام تعليل أمر أو نهي، لها استعمال يغاير استعمال لعل في الكلام سواء وقعت في كلام الله تعالى أم في غيره... إلا أن الجماعة لجأوا إلى التأويل؛ لأنهم نظروا إلى لعل بنظرٍ متّحدٍ في مواقع استعمالها بخلاف لعل المستأنفة، فإنّها أقرب إلى إنشاء الرجاء منها إلى الإخبار به، وعلى كلّ فإنّ معنى لعل غير معنى أفعال المقاربة."[30]

فلعل عند ابن عاشور فيها معنى الاستئناف مع ما فيها من دلالة على الرجاء، والرجاء هو الإخبار عن نهي وقوع الفعل في المستقبل.

---

(25) الهروي، علي بن محمد. **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة، ط1، 1982م، ص227.

(26) عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار فجاءه ورأسه يقطر. فقال النبي ﷺ (لعلنا أعجلناك). فقال: نعم، فقال رسول الله ﷺ (إذا أعجلت أو قحطت فعليك الوضوء). انظر:
– البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: مصطفى البنا، اليمامة، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1987م، ج1، ص77.
– مسلم، مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.، ج1، ص269.
– ابن ماجة، محمد بن يزيد. **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، د.ت.، ج1، ص199.
– ابن حنبل، أحمد. **مسند الإمام أحمد**، القاهرة: مؤسسة قرطبة، د.ت.، ج3، ص21.

(27) المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص588.

(28) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج1، ص288.

(29) الهروي، **الأزهية**، مرجع سابق، ص226.

(30) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، مجلد1، ج1، ص329، ص330.

ثالثاً: مسألة اللهم

قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [آل عمران: 26]

لفظ (اللهم) في كلام العرب لفظ خاصّ بنداء الله تعالى في الدعاء، وحول هذه اللفظة خلاف طويل بين النحويين. قال الخليل: اللهم نداء، والميم بدل ياء.[31] وذهب المبرد إلى أنّ (اللهم) من الأسماء الخاصة بالنداء، والميم المشدّدة عوض عن ياء.[32] وحجة البصريين أنّ الأصل يا الله، ولمّا أدخلوا الميم حذفوا الياء، والعوض ما قام مقام المعوّض، والميم هاهنا أفادت ما أفادته الياء، ولا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر.

أما الكوفيون فقالوا: إنّ الميم المشددة في اللهمّ ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء. قالوا: إنّما الأصل فيه يا الله أمنّا بخير، إلا أنّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً. واحتجوا لرأيهم بأنّ الجمع بين (يا) و (الميم) حاصل وارد في السماع، نحو قول الشاعر:

إنّي إذا ما حدث ألـمَّا أقول يا اللهم يا اللهما

فجمعوا بين الميم والياء، ولو كانت عوضاً عنها لما جمعوا بينهما.[33]

وحول هذه القضية نقاش طويل بين النحويين، كلٌّ ينتصر لرأيه الذي رأى. وأخذ المتأخرون من النحويين هذه المسألة وأداروها في كتبهم ينتصر بعضهم لبعض، حتى قال أبو حيّان معلّقاً على قول الكوفيين بأنّه قول سخيف ولا يحسن أن يقوله من عنده علم.[34]

---

(31) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص25، ج2، ص196.

(32) المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج4، ص239.

(33) انظر تفصيل ذلك في: الأنباري، **الإنصاف**، مرجع سابق، مسألة 47.

(34) الأندلسي، أبو حيان. **تقريب المقرب**، تحقيق: محمد جاسم الديلمي، بيروت: دار الندوة، 1987م، ص163. انظر أيضاً:
- ابن عصفور، **المقرب**، مرجع سابق، ج1، ص183.
- النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص314.
- الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص253، ج2، ص156. =

هذا ولخص ابن عاشور آراء النحويين في هذه المسألة، ثم علّق بقوله: "والظاهر أنّ الميم علامة تنوين في اللغة المنقول منها كلمة (اللهم) من عبرانية أو قحطانية، وأنّ أصلها لا هم مرادف إله."[35] وحجته أنّ العرب نطقوا به هكذا في غير النداء كقول الشاعر:

كدعوةِ من أبي رباحٍ يسمعها اللهم الكبيرُ

ثم يصل إلى نتيجة، ويقول: "وكل ذلك تكلّف لا دليل عليه."[36]

والذي يبدو أنّ ابن عاشور لم يستطع أن يعطي رأياً قاطعاً فيها سوى قوله: إنّ الميم علامة تنوين في اللغة. وقوله هذا تعليل غير مقنع ومحاولة بحث عن مخرج من خلاف النحويين الطويل، ولو تأمل هذه اللفظة في سياق الآية التي صدّرت بها الموضوع ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ فإنّه سيجد رونقاً خاصّاً وجرساً معيناً يدل عليه السّياق من خلال الخضوع والتذلل لطلب المغفرة، فأنت عندما تقرأ الآية تحسّ في كلمة (اللهم) الإيناس والتقرب والسلوى والعزاء، ففي الآية فخامة وروعة لا تحسُّ بهما في قوله: يا الله. ويُدرك هذا المعنى من السّياق النّصّي والنغمة الصوتية المصاحبة للجملة.

ولا شكّ أنّ نظرة النحاة إلى هذه اللفظة نظرة معيارية قائمة على إدخال القضايا بعضها ببعض للوصول إلى القاعدة النحوية التي فرضوها من قبل. وأمّا نقاشهم فهو ابتعاد عن الوصول إلى المعنى الذي تحمله هذه اللفظة، والأسرار الدلالية التي تنضوي تحتها. وإنّ نظرة ابن عاشور لا تخرج عن السّياق النحوي ذاته، وإن حاول أن يجعل من الميم علامة إعرابية استناداً لما جاء في العبرانية أو القحطانية. فقد جاء في العبرانية أيضاً "إلوهيم إلهي أنت، إليك أبكّر ظمئت إليك نفسي."[37]

= – السيوطي، جلال الدين. **الأشباه والنظائر**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1975م، ج2، ص156.

(35) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج3، ص212.

(36) المرجع السابق.

(37) موريس، بوكاي. **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**، دار المعارف، ط4، 1970م، ص23.

وأرى أن ابن عاشور قد حاول أن يعطي رأياً فيها، إلا أنّه لم يستطع. ولذا صرّح بقوله: كلّ ذلك تكلّف لا دليل عليه.

رابعاً: مسألة في الحال

الحال عند النحويين وصف فضلة منصوب يبيِّن هيئة اسم قبله يُسمّى صاحب الحال وقت وقوع الفعل،[38] نحو: أقبل محمدٌ مستبشراً. ومعنى فضلة أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، أو أنه يأتي بعد استيفاء الجملة ركنيها، وليس معنى ذلك أنّه يصحّ الاستغناء عنه، إذ قد تأتي الحال غير مستغنى عنها، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43] وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: 16]

ونصّ النحويون[39] على أنّ الحال تقع مفردة، وهي التي ليست جملة أو شبه جملة، وتتضمن الحال المفردة: المفرد، والمثنى، والجمع، نحو: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة:41] ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [إبراهيم: 33] وتقع الحال جملة فعلية، نحو: ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: 67] وجملة اسمية، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43] ثم شبه جملة، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: 79]

أما ابن عاشور فقد تناول قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: 113] قال قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ جملة حالية جيء بها لمزيد من التعجب من شأنهم أن يقولوا ذلك، وكلّ فريق منهم يتلون الكتاب، وكلّ كتاب يتلونه مشتمل على الحق لو اتّبعه أهله حق اتّباعه... إلى أن يقول: وجيء بالجملة الحالية؛ لأنّ دلالتها على

(38) السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج4، ص7.

(39) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص340 – 346. وانظر أيضاً:
– السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج4، ص7.
– ابن هشام، أبو محمد عبد الله. **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق: دار الطلائع، 2004م، ص246.
– الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. **الكشاف**، طبعة: مصطفى حسين أحمد، بيروت: دار الكتاب العربي، 1986م، ص61.

الهيئة أقوى من دلالة الحال المفردة؛ بسبب اشتمال الجملة الحالية على نسبة خبرية تفيد أنّ ما كان حقّه أن يكون خبراً عدل به عن الخبر لادّعاء أنّه معلوم اتّصاف المخبَر عنه به، فيؤتى به في موقع الحال المفردة على اعتبار التذكير به، ولفت الذهن إليه فصار حالاً له.[40]

وفيما ذكره ابن عاشور من دلالة الحال الجملة أقوى من دلالة الحال المفرد لم يذكره أحدٌ من النحويين أو المفسرين أو أصحاب كتب إعراب القرآن فيما رجعت إليه.[41]

خامساً: مسألة النفي بـ(لن)

ذكر سيبويه أنّ لا لنفي يفعل، ولن لنفي سيفعل،[42] وهي حرف نصب ونفي واستقبال، ولا يلزم أن يكون نفيها نفياً مؤبداً خلافاً للزمخشري.[43] ويرى ابن هشام[44] أنها لو كانت تفيد التأبيد لم يُقيَّد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: 26]

واعترض ابن عصفور على من قال إنها تفيد توكيد النفي بقوله: دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ (لن).[45]

---

(40) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، مجلد1، ج1، ص676.

(41) البيضاوي، أبو سعيد، عبد الله بن عمر ناصر الدين. **أنوار التنـزيل وأسرار التأويل**، المعروف بتفسير البيضاوي، بيروت: مؤسسة شعبان، د.ت.، ج1، ص181. وانظر أيضاً:
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن**، المعروف بتفسير القرطبي، دار الكتاب العربي، ط3، 1967م، ج1، ص76.
- الجمل، **الفتوحات الإلهية**، مرجع سابق، ج1، ص96.
- الأندلسي، **تفسير المحرر الوجيز**، مرجع سابق، ج1، ص332.

(42) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص407. انظر أيضاً:
- المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج2، ص6.

(43) الزمخشري، **المفصل**، مرجع سابق، ص306.

(44) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج1، ص285. انظر أيضاً:
- النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص200.
- المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص270.

(45) المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص270.

ناقش ابن عاشور هذه المسألة مناقشة ضافية مخالفاً النحويين في دلالة (لن)، وذلك في معرض تفسيره قول الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 24] يقول: "حسن موقع لن الدالة على نفي المستقبل، فالنفي بها آكد من النفي بـ (لا)... وإذا كانت لنفي المستقبل تدل على النفي المؤبد غالباً؛ لأنه لما لم يوقّت بحدّ من حدود المستقبل دلّ على استغراق أزمنته."[46] وقال في موضع آخر: "النفي بـ (لن) مبالغة في التأبيد؛ لأنها لنفي المستقبل وتأبيده."[47]

ويؤكد ابن عاشور رأيه بقوله: "وقد استقريت مواقعها في القرآن الكريم، وكلام العرب فوجدتها لا يؤتى بها إلا في مقام إرادة النفي المؤكد أو المؤبد. ومن قال من النحاة أنها لا تفيد تأكيداً ولا تأبيداً فقد كابر."[48]

ويبدو أن ابن عاشور قد اعتمد على رأي الخليل في أصل وضع (لن)،[49] فقد ذهب الخليل إلى أنّ لن حرف مختزل من لا النافية وأن الاستقبالية؛ علماً بأن هذا الرأي لا يشير إلى قضية التأكيد أو التأبيد أولاً، ثمّ إنّ بساطة الحروف وتركيبها مسألة خلافية بين النحويين، ولا سيّما في هذا الحرف.[50]

سادساً: مسألة في التقديم والتأخير (الترتيب)

الترتيب: هو عملية إجراء تغيير على تركيب الجملة، بحيث يعمد المتكلم إلى ما حقه التأخير فيقدّمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره كتقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفعل أو على الفاعل، أو تقديم الخبر على المبتدأ... الخ؛ لإجراء تغيير في المعنى. وقد يكون هذا التغيير أصلياً كما يمكن أن يكون

(46) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، مجلد1، ج1، ص342.
(47) المرجع السابق، ج1، ص396. ومجلد1، ج1، ص542، 579.
(48) المرجع السابق، مجلد1، ج1، ص342.
(49) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج4، ص220.
(50) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج1، ص285. وانظر أيضاً:
- النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص200.
- المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص270.
- الزمخشري، **المفصل**، مرجع سابق، ص307.

فرعياً. وقد لاحظ النحاة أنّ هذا الترتيب -الأصلي والفرعي- أو ما سُمِّي بالواجب والجائز تقتضيه طبيعة اللغة، ولا بدّ أن نسلّم بوجود ترتيب خاص بالجملة الفعلية، وآخر خاص بالجملة الاسمية. وما ذلك إلا لأمر يتعلق بالدلالة.

وقد تناول القدماء هذا الأسلوب ودرسوه بعناية، ويُعد فناً من الفنون التي يأخذ بها أصحاب البيان في الأساليب. يقول الجرجاني: "وهو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي لك إلى لطيفه، ولا تزال ترى مشعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان."[51] وقال الزركشي: "هو أحد أسباب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام... ويقع في الكلام في فصول من حيث المعنى."[52]

والتقديم والتأخير تأتي به العرب للعناية والاهتمام. قال سيبويه: "...فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ،... وهو عربي جيد كثير. كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم له وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم."[53]

وقد بين الزمخشري أهمية التقديم والتأخير وذلك في معرض تفسيره لآية: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 16] قال الزمخشري: "...فإن قلت: فأي فائدة في تقديم الظرف؟ قلت: الفائدة فيه بيان أنّه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به، فلمّا كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم."[54]

(51) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص83.

(52) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. **البرهان**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1997م.

(53) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص34.

(54) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ج3، ص220.

ويذهب عبد القاهر الجرجاني أبعد من العناية والاهتمام ويرى أنّ قصره على العناية والاهتمام يبعده عن أن يكون من عناصر إدراك أسرار التركيب اللغوي وفهمه وتذوق حلاوة ما فيه من معنى؛ إذ يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم. يقول: "...وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية؛ ولأن ذكره أهم من غيره أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ ولم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف، ولم تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه."[55]

وقد أدرك نحاتنا القدماء أهمية التقديم والتأخير فعقدوا له أبوابا، تحدثوا فيها عما يجوز وعما لا يجوز، ووجوهه، وأضربه، نجد ذلك في كتب النحو جميعها.[56] والتقديم والتأخير عند القدماء يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم.

ولابن عاشور في التقديم والتأخير رأي هو أبعد مما ذهب إليه النحويون من العناية والاهتمام، أو ممّا ذهب إليه البلاغيون من الحصر، إنّه أمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وهذا المعنى له دلالات كثيرة ذكرها ابن عاشور منها:

- التقديم يكون للتشريف، وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: 154] يقول ابن عاشور: "وكان مقتضى الظاهر أن يقدّم النعاس ويؤخر أمنة؛ لأنّ أمنة بمنـزلة الصفة أو المفعول لأجله فحقّه التقديم على المفعول، كما جاء في آية: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً

(55) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص85.

(56) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ج2، ص22. انظر أيضاً:
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الهدي، ط2، 1952م، ج2، ص382.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. **الصاحبي**، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ط1، 2001م، 412ص.
- الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج2، ص161، 191، 410.
- **الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري. معاني القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصرية، القاهرة: دار الكتب الإسلامية، ط2، 1982م.**

مِّنْهُ﴾ [الأنفال:11] ولكنّه قدّم الأمنة هنا تشريفاً لشأنها؛ لأنها جعلت كالمنـزل من الله لنصرهم، فهو كالسكينة، فناسب أن يجعل هو مفعول أنـزل، ويجعل النعاس بدلاً منه."[57]

- التقديم للتشويق، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: 78] يقول ابن عاشور: "وتقديم الخبر (منهم) للتشويق إلى المسند إليه. والمعنى كيف تطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم محرفين وفريق جهلة... فكانوا يحرفون الدين ويكابرون فيما يسمعون من معجزة القرآن في الإخبار عن أسرار دينهم، فكيف تطمعون أيضاً في إيمان الفريق الأميين الذين هم أبعد عن معرفة الحق وألهى عن تطلبه، وأضل في التفرقة بين الحق والباطل وأجدر بالاقتداء بأئمتهم وعلمائهم."[58]

- التقديم لرعاية الفاصلة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: 4] يقول ابن عاشور: "وتقديم المجرور الذي هو معمول (يوقنون) على عامله، وهو تقديم لمجرد الاهتمام مع رعاية الفاصلة، وأرى أنّ هذا التقديم ثناء على هؤلاء بأنهم أيقنوا، وليس التقديم بمفيد حصراً؛ إذ لا يستقيم معنى الحصر هنا بأن يكون المعنى أنهم يوقنون بالآخرة دون غيرها."[59]

- إفادة تقوية الخبر، وذلك في قوله تعالى: ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ في الآية السابقة. فقد جيء بالمسند إليه مقدّماً على المسند الفعلي؛ لإفادة تقوية الخبر إذ هو إيقان ثابت عندهم من قبل مجيء الإسلام على الإجمال، وإن كانت التوراة خالية عن تفصيله.[60]

- التقديم للأجدر، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5] يقول ابن عاشور: "ووجه تقديم قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ على قوله:

---

(57) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج4، ص133. وانظر: ج1، ص702.
(58) المرجع السابق، ج1، ص573، ج2، ص385.
(59) المرجع السابق، ج1، ص240، مجلد3، ج5، ص287.
(60) المرجع السابق، ج1، ص241.

﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ أنّ العبادة، تقرّب للخالق تعالى، فهي أجدر بالتقديم في المناجاة. وأمّا الاستعانة فهي لنفع المخلوق للتيسير عليه فناسب أن يقدّم المناجي ما هو من عزمه وصنعه على ما يسأله مما يعين على ذلك؛ ولأنّ الاستعانة بالله تتركب على كونه معبوداً للمستعان به."[61]

- ويكون التقديم للاختصاص،[62] والتأكيد،[63] والذم،[64] وزيادة في التنبيه،[65] والحصر،[66] والثبات،[67] والتعجب،[68] وتقوية الحكم،[69] والمبالغة.[70]

سابعاً: مسألة في لا النافية للجنس[71]

نمط من أنماط الجملة الاسمية؛ إذ تدخل (لا) على المبتدأ والخبر، فتضيف معنى جديداً إلى الجملة، وهو نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها. وتجري مجرى (إنّ) في العمل؛ فتنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها،[72] نحو: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: 256] ويسميها سيبويه (لا) العاملة عمل (إنّ).[73] وأمّا معناها فلو قلنا: لا طالبٌ في الجامعة؛ يكون معنى الجملة محتملاً معنيين:

---

(61) المرجع السابق، ج1، ص76.
(62) المرجع السابق، ج1، ص454، ص746، ج3، ص139.
(63) المرجع السابق، مجلد3، ج3، ص20.
(64) المرجع السابق، ج3، ص60.
(65) المرجع السابق، مجلد3، ج3، ص73.
(66) المرجع السابق، ج3، ص134.
(67) المرجع السابق، ج1، ص406.
(68) المرجع السابق، مجلد3، ج3، ص285.
(69) المرجع السابق، مجلد3، ج3، ص248، ج1، ص293.
(70) المرجع السابق، ج1، ص455، ص469.
(71) تسمى (لا) التبرئة؛ لأنها تفيد تبرئة المتكلم عن الاتصال بالخبر. انظر:
- الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص120.
(72) السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج2، ص194.
(73) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج2، ص274. انظر أيضاً:
- المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج4، ص357.

الأول: نفي وجود طالب في الجامعة، مع جواز وجود اثنين أو ثلاثة أو أكثر.

الثاني: نفي وجود طالب واحد، وما زاد على الواحد فليس بها أحد من الطلاب مطلقاً.

ولمّا كان النفي بها صالحاً لوقوعه على الفرد الواحد سمّاها النحاة (لا النافية للوحدة): أي لنفي الواحد، وهي إحدى الحروف الناسخة المشبهة بـ (ليس). يقول السيوطي: "وإلحاقها بليس قياس نظير؛ لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، ولكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر استعمالاً."(74)

ولم يغب هذا المعنى عن ابن عاشور، فمن مظاهر دقّته بتفاصيل النحو ودقائقه يقول في معرض تفسيره قول الله تعالى: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: 170] "لا عاملة عمل ليس ومفيدة معناها، ولم يُبنَ اسم لا على الفتح هنا لظهور أنّ المقصود نفس الجنس، ولا احتمال لنفي الوحدة."(75)

وقد وضع النحويون لها أحكاماً كثيرة وشروطاً للعمل هي:(76)

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- أن يكون الاسم مقدّماً والخبر مؤخراً.

---

(74) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج2، ص274. انظر أيضاً:
- المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج4، ص360.
- السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج2، ص194.

(75) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، مجلد3، ج4، ص166.

(76) هناك خلاف كبير بين النحويين في تلك الشروط والأحكام، ولا مجال هنا لتفصيل ذلك. لمزيد من التفصيل انظر:
- السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج2، ص193، ص208.
- المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج2، ص152، ج4، ص357 وما بعدها.
- ابن فارس، **الصاحبي**، مرجع سابق، ص263.
- المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص290.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. **الكافية في النحو** بيروت: دار الكتاب العلمية، ط3، 1982م، ج1، ص257 – ص259.
- ابن عقيل الهمداني، المصري. **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط14، 1964م، وانظر: ج1، ص293 – ص412.
- ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج1، ص237.

- أن تكون نافية للجنس نصّاً: أي نفيّاً عاماً لا احتمالاً.
- أن يكون اسمها متصلاً بها.
- أن لا يدخل عليها جار.

وأمّا اسمها فيقع مفرداً ويبنى على ما ينصب به، والمراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، نحو: لا رذيلة أبغض من الخيانة، ولا رجليْن في الدار، ولا مهندسين مهملون، ولا معلمات مهملات.

ويقع مضافاً، نحو: لا قائل حقّ جبان. وشبيهاً بالمضاف، نحو: لا شارباً خمراً محترمٌ.

هذا وقد استوعب ابن عاشور هذا المعنى الدلالي لِـ (لا النافية للجنس)، وهو في غير موضع من كتابه[77] يعالج هذه المسألة معالجة النحوي العارف معرفة دقيقة بمسائل النحو، يقول في معرض تفسيره قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] ولم يختلف متواتر القراء في فتح ﴿رَيۡبَ﴾ نفياً للجنس على سبيل التنصيص وهو أبلغه؛ لأنه لو رفع لاحتمل نفي الفرد دون الجنس، فإن كانت الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إلى الحروف المجتمعة في ﴿الٓمٓ﴾ على إرادة التعريض بالمتحدّين، وكان قوله: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبراً لاسم الإشارة كان قوله: ﴿لَا رَيۡبَ﴾ نفياً لريب خاص وهو الريب الذي يعرض في كون هذا الكتاب مؤلفاً من حروف كلامهم. فكيف عجزوا عن مثله، وكان نفي الجنس فيه حقيقة وليس بادّعاء، فتكون جملة ﴿لَا رَيۡبَ﴾ منـزّلة منـزلة التأكيد لاسم الإشارة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون المجرور ﴿فِيهِ﴾ متعلقاً بريب على أنّه ظرف لغو، فيكون الوقف على قوله: ﴿فِيهِ﴾ هو المختار.

ويجوز أن يكون قوله ﴿فِيهِ﴾ خبراً لقوله ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، كأنه قيل: هذا الكتاب مشتمل على شيء من الهدى فاسمعوا إليه، ولذلك نكّر الهدى: أي فيه

(77) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج1، ص444، ص540، ج2، ص233، ج3، ص15، ص78.

شيء من هدى. ويكون خبر ﴿لَا﴾ محذوفاً؛ أي لا ريب موجودٌ، وحذف الخبر مستعمل كثيراً.

وإن كانت الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إلى الكتاب باعتبار كونه كالحاضر المشاهد، وكان الكتاب بدلاً من اسم الإشارة لبيانه، فالمجرور من قوله: ﴿فِيهِ﴾ ظرف لغو متعلق بريب. وخبر ﴿لَا﴾ محذوف على الطريقة الكثيرة في مثله.

والوقوف على قوله: ﴿فِيهِ﴾، فيه معنى نفي وقوع الريب في الكتاب على هذا الوجه نفي الشك في أنه منـزّل من الله تعالى.[78]

ويظهر من هذه المسألة أنّ ابن عاشور كان من أكثر المفسرين والمعربين وأدّقهم في النظر إلى هذه المسألة والإفصاح عن البعد الدلالي فيها.[79]

ثامناً: مسألة في المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل بعد سواء

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]

للعرب في استعمال سواء مذهبان: أحدهما: أن يأتوا بسواء على أصل وضعه من الدلالة على معنى التساوي في وصف بين متعدد، فيقع معه (سواء) ما يدل على متعدد، نحو ضمير الجمع في قوله: (فهم فيه سواء) ويجري إعرابه على ما يقتضيه موقعه من التركيب، فقد يقع ظرفاً، وصفة، وحالاً.[80]

وثانيهما: أن يقع مع همزة التسوية، وهذا أكثر استعماليْها، وقد تردد النحاة في إعرابه، وأظهر ما قالوه: أنّ ﴿سَوَآءٌ﴾ مبتدأ و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الخبر،[81]

---

(78) المرجع السابق، ج1، ص222.

(79) الرازي، **التفسير الكبير**، مرجع سابق، ج1، ص266. انظر أيضاً:
- الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ج1، ص26.
- العكبري، **إملاء ما من به الرحمن**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1969م، ج1، ص11.
- الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص44.
- النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص179.
- الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص120.
- القرطبي، **تفسير القرطبي**، مرجع سابق، ج1، ص157.
- البيضاوي، **أنوار التنـزيل**، مرجع سابق، ج1، ص47.

(80) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص407، ج1، ص431، ص43، ج2، ص119.

(81) النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص184.

والتقدير سواء عليهم الإنذار وتركه: أي سواء عليهم هذان.

ويردّ الأنباري على من يقول: إنّ الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يجب أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ، وليس في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ها هنا ضمير يعود إلى المبتدأ.

يقول الأنباري: هذا كلام محمول على المعنى، والتقدير سواء عليهم الإنذار وتركه، وسواء عليّ القيام والقعود، ونظير تنـزيل الفعل هنا منـزلة المصدر. قولهم تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه. فإنّه نزّل منـزلة (سماعك)، وإذا تنـزّل الفعل في هذا الكلام منـزل المصدر كان (سواء) خبراً مقدّماً في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ. ألا ترى أنّ الخبر متصوَّر فيه وهو الاستواء.[82]

ويجوز أن يكون سواء مبتدأ رافعاً لفاعل سدّ مسدّ الخبر؛ لأنّ سواء في معنى مستوٍ. فهو في قوة اسم الفاعل فيرفع فاعلاً سدّ مسدّ خبر المبتدأ.[83] وذُكر عن ابن كيسان أنّ (سواء) خبر إنّ وما بعده معمول له.[84] وذهب إليه الزمخشري في أحد أقواله.[85]

ويشير ابن عاشور إلى أنّ الناس لتعجبهم في دوام الكفار على كفرهم مع ما جاءهم من الآيات بحيث يسأل السائلون: أأنذرهم النبي أم لم ينذرهم؟ متيقنين أنه لو أنذرهم لما ترددوا في الإيمان فقيل: إنهم سواء عليهم جواب تساؤل الناس عن إحدى الأمرين. والأظهر أنّ المبتدأ بعد سواء مقدّر يدل عليه الاستفهام الواقع معه، وأنّ التقدير سواء جواب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ وهذا يجري مجرى قول القائل: علمت أزيد قائم؟ إذ التقدير: علمت جواب هذا السؤال. فسواء في الآية مبتدأ ثانٍ. وبهذا انتفى جميع التكلفات التي فرضها النحاة هنا.[86]

---

(82) الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص49.

(83) النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص184. انظر أيضاً:
– العكبري، **إملاء ما من به الرحمن**، مرجع سابق، ج1، ص14.

(84) النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص184.

(85) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ج1، ص47.

(86) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج1، ص219، ص221.

تاسعاً: مسألة في المصدر المؤول من لو والفعل

قال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 96]

لو: حرف باتفاق. ومذهب أغلب النحويين أنّها حرف امتناع لامتناع، تدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها.[87] وذهب سيبويه إلى أنّ (لو) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره.[88] ولا تختلف دلالة هذه العبارة عن دلالة عبارة النحويين في أنّ (لو) حرف امتناع لامتناع في الماضي؛ لأنّ قول سيبويه: لما كان سيقع هو حديث عن الجواب، وأنّه لم يقع في الماضي، وقوله لوقوع غيره؛ أي لو وقع الشرط، ومعنى ذلك أنه لم يقع.

وقد فصّل ابن هشام القول في لو على أوجه: شرطية، ومصدرية، وللتمني، وأن تكون للعرض.[89] ونسب المرادي إلى الفراء، والمبرد، والعكبري، وابن عقيل، والأشموني جواز أن تكون (لو) بمعنى (أنْ).[90] وفي الآية: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ينص ابن عقيل[91] على أنّ لو هنا مصدرية، وعلامتها صحة وقوع "أنْ" موقعها، نحو: وددت لو قام زيد: أي قيامه.

وقد أنكر كثير من النحويين أن تكون (لو) بمعنى (أنْ) وجعلوها شرطية، وقالوا: مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: "ودّ أحدكم التعمير لو يعمر ألف سنة لسرّه ذلك". والدليل قراءة بعضهم: "ودوا لو تدهن فيدهنوا"

---

(87) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ج2، ص220. انظر أيضاً:
- ابن فارس، **الصاحبي**، مرجع سابق، ص252.
- المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص277.
- ابن يعيش، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج8، ص156.

(88) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج2، ص307.

(89) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج1، ص255-ص271. انظر أيضاً:
- المالقي، **رصف المباني**، مرجع سابق، ص358.

(90) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص386. انظر أيضاً:
- المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص288.

(91) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص386.

بحذف النون عطفاً على (تدهن).[92] ويقول ابن مالك: وعندي أنّ (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي.[93]

ومن أنكر أن تكون (لو) مصدرية تأول الآية على حذف مفعول يودّ. ورأى الزمخشري والرازي أنّ (لو) في الآية تفيد التمني.[94]

ويذهب ابن عاشور مذهباً مغايراً للذين قالوا بالمصدرية، يقول: "وأصل لو شرط للماضي أو المستقبل، فكان أصل موقعه مع فعل يودّ ونحوه أنه جملة مبنيّة لجملة يودّ، والتقدير: يودّ أحدهم لو يعمر ألف سنة لما سَئِم، أو لما كَرِه، فلمّا كان مضمون شرط لو ومضمون مفعول يودّ واحداً استغنوا بفعل الشرط عن مفعول الفعل، فحذفوا المفعول ونـزل حرف الشرط مع فعله منـزلة المفعول، فلذلك صار الحرف مع جملة الشرط في قوّة المفعول، فاكتسب الاسمية في المعنى فصار فعل الشرط مؤولاً بالمصدر المأخوذ منه، ولذلك صار حرف (لو) بمنـزلة (أنْ) المصدرية نظراً لكون الفعل الذي بعدها صار مؤولاً بمصدر، فصارت جملة الشرط مستعملة في معنى المصدر استعمالاً غلب على لو الواقعة على فعل يودّ، وقد يلحق به ما كان في معناه من الأفعال الدالة على الرغبة والمحبة.[95]

ثمّ يضعّف ابن عاشور من قال بأن (لو) تُعدّ حرفاً مصدرياً؛ لأنه باعتقاده أسهل تقديراً.[96]

ولا ريب أنّ هذه النظرة من ابن عاشور مغرقة في التقدير والتأويل، فقد ركب مركباً صعباً في توجيه هذه الآية، علماً بأنّ كثيراً من النحويين والمفسرين اتجهوا بها نحو المصدرية، أو التمني، وإن كان أسهل متناولاً في رأي ابن عاشور، لكنّه أدق من ناحية وصفية.

---

(92) ابن نور الدين، محمد بن علي الخطيب الموزعي. **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، تحقيق: جمال طلبة، القاهرة: دار زاهد للنشر، ط1، 1995م، ص323.

(93) ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد. **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد، بيروت: دار الجيل، د.ت.، ص710.

(94) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ج1، ص168. انظر أيضاً:
– الرازي، **التفسير الكبير**، مرجع سابق، ج1، ص609.

(95) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج1، ص618.

(96) المرجع السابق. وانظر: المرجع السابق، مجلد3، ج5، ص58.

عاشراً: مسألة في الفاء الفصيحة

قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: 60]

يرى ابن عاشور أنّ الفاء في قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ هي الفاء الفصيحة. والفاء الفصيحة مصطلح لم يرد عند النحويين فيما رجعت إليه من أمهات مصادر النحو.[97] ويبدو لي أنها تسمية بلاغية جاءت لمعنى دلالي معيّن. فالفاء الفصيحة مصطلح يعني به البلاغيون فاء العطف إذا لم يصلح المذكور بعدها لأن يكون معطوفاً على المذكور قبلها، فيتعيّن تقدير معطوف آخر يكون بعد الفاء معطوفاً عليه.[98] فتسميتها بالفصيحة؛ لأنها أفصحت عن محذوف، والتقدير في الآية فضرب فانفجرت. وذكر الزمخشري أنها لا تقع إلا في كلام بليغ، وتقدير شرط، نحو: فإن ضربت فقد انفجرت.[99] ومنه قول الشاعر:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثمّ القفول فقد جئنا خراسانا

أي إن كان القفول بعد الوصول إلى خراسان فقد جئنا خراسان، أي فلنقفل فقد جئنا.

---

(97) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص148، ص399، ص429، ج3، ص42، ص102، ص189. وانظر أيضاً:
- المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج1، ص10، ج2، ص14.
- السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج4، ص129-ص139.
- ابن فارس، **الصاحبي**، مرجع سابق، ص142.
- النحاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص230.
- الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص40.
- المالقي، **رصف المباني**، مرجع سابق، ص440 وما بعدها.
- الأخفش، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص271.
- الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص85.
- المرادي، **الجنى الداني**، مرجع سابق، ص60-ص78.
- ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج1، ص106-ص168.
- الهروي، **الأزهية في علم الحروف**، مرجع سابق، ص241-ص448.

(98) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر. **مفتاح العلوم**، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص134.

(99) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ج1، ص144.

أمّا ابن عاشور فيرى أنّ الفاء الفصيحة لا تعدّ فصيحة إلا إذا لم يستقم عطف ما بعدها على ما قبلها، فإذا استقام فهي فاء العاطفة. والحذف إيجاز، وتقدير المحذوف لبيان المعنى، وذلك لأنّ الانفجار مترتب على قوله تعالى لموسى "اضرب بعصاك الحجر" لظهور أنّ موسى ليس ممّن يشك في امتثاله، بل ولظهور أنّ كل سائل أمراً إذا قيل له افعل كذا أن يعلم أنّ ما أُمر به هو الذي فيه جوابه.[100]

ويردّ ابن عاشور على قول الزمخشري السابق بأن الفاء الفصيحة تكون بتقدير شرط. يقول ابن عاشور: "وما ذكره صاحب الكشاف غير بيّن ومن العجب ذكره."[101]

وأما الفخر الرازي فقد توقف عن ذكر نوع الفاء، لكنه أشار إلى وجود حذف.[102]

حادي عشر: مسألة في الشرط

مفهوم الجملة الشرطية عند النحويين أنّها تلك التي تدل على تعليق أمر بآخر يوجد بوجوده، وينتفي بانتفائه، فالأمر الأول وهو المعلَّق به بمثابة السبب للأمر الثاني.[103]

وتتكون الجملة الشرطية من ثلاثة أركان: أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة الجواب. وكلّ من جملتي الشرط والجواب قبل التركيب تامّة، ذات معنى مستقل، فإذا دخلت أداة الشرط على إحداهما نقصت وصارت لا تتمّ إلا بجواب، فإذا جيء بالجواب صارت الجملتان جملة واحدة ذات معنى جديد لم يكن لكل من الجملتين على حدة،[104] وصار الجواب هو الذي يتحكم في كون الجملة الشرطية خبرية أو طلبية.

---

(100) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج1، ص519.
(101) المرجع السابق، ج1، ص519. وانظر: ج1، ص580، ص591، ومجلد3، ج5، ص121.
(102) الرازي، **التفسير الكبير**، مرجع سابق، ج1، ص529.
(103) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص449.
(104) ابن السراج، **الأصول**، مرجع سابق، ج2، ص146. انظر أيضاً:
- ابن يعيش، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج1، ص89.
- السيوطي، **الهمع**، مرجع سابق، ج2، ص13.

ومفهوم الجملة الشرطية عند الكوفيين أوسع منه عند البصريين؛ لأنهم يخلطون بالجزاء كل فعل يكون سبباً لفعل، والبصريون يقتصرون بالجزاء على كل ما كان له شرط، وكان جوابه محذوفاً، وكان لما يستقبل.[105]

وتعدّ (إنْ) عند النحويين أصل أدوات الشرط[106] لثلاثة أسباب:

السبب الأول: ذكره سيبويه، والزجاج، وابن يعيش وهو كونها مقصورة على الشرط لا تفارقه إلى غيره. قال سيبويه: "زعم الخليل أنّ (إنْ) هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلت ذلك؟ فقال: من قِبَل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً، لا تفارقه المجازاة."[107] والسبب الثاني: ذكره المبرد، وهو كونها واقعة على كلّ ما تصلها به، زماناً كان أو مكاناً، أو آدمياً، أو غير ذلك، وليس كذلك سائرها.[108] أما السبب الثالث: فقد ذكره ابن السراج وهو كونها حرفاً، وغيرها من الأدوات أسماء.[109]

وأما المعاني الدلالية التي تحملها (إنْ) فقد ذكر الزمخشري أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك وقوعها.[110] ورأى ابن يعيش أنّ الأكثر في الشرط بـ (إنْ) أن يكون محتملاً غير مقطوع بوقوعه.[111]

وأمّا القزويني فقد ذكر خمس حالات دلالية لجملة الشرط بـ (إنْ) هي: التجاهل، وعدم جزم المخاطب بما تخبره به، وتنـزيل المخاطب منـزلة الجاهل

---

(105) ابن السراج، **الأصول**، مرجع سابق، ج2، ص197.
(106) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص435.
- المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج2، ص49، ص309.
- ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ج2، ص164.
- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، مرجع سابق، ج2، ص616.
- ابن يعيش، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج8، ص156.
(107) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص435. انظر أيضاً:
- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، مرجع سابق، ج2، ص477.
(108) المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ج2، ص49.
(109) ابن السراج، **الأصول**، مرجع سابق، ج2، ص162.
(110) الزمخشري، **المفصل**، مرجع سابق، ص322.
(111) ابن يعيش، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج9، ص4.

لعدم جريه على موجب العلّة، وتوبيخ المخاطب، وتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به.[112]

وينبغي التوقف عند ابن عاشور في مسائل الشرط من خلال بعض الآيات التي نظر فيها، لنجد أنّ لابن عاشور توجيهاً يختلف عن توجيهات النحاة أو البلاغيين في البعد الدلالي لاستخدام الشرط.

قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 64]

قد يدل الشرط على غرابة الوقوع: يقول ابن عاشور: وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ جيء في هذا الشرط بحرف (إنْ)؛ لأنّ التولي بعد نهوض هذه الحجة وما قبلها من الأدلة غريب الوقوع، فالمقام مشتمل على ما هو صالح لاقتلاع حصول هذا الشرط، فصار فعل الشرط من شأنه أن يكون نادر الوقوع مفروضاً، وذلك من مواقع (إنْ) الشرطية، فإن كان ذلك منهم فقد صاروا بحيث يُؤيَس من إسلامهم فأعرضوا عنهم، وأمسكوا أنتم بإسلامكم.[113]

وقد يدل الشرط بـ (إنْ) على الكراهة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]

يقول ابن عاشور: "وجاء بالشرط بحرف (إنْ)؛ لأن مضمون الشرط كريه لهم، فألقى إليهم الكلام إلقاء الخبر الذي يُشك في وقوعه، والمقصود إشعارهم بأنّ المشركين سيمنعونهم من العمرة."[114]

وقد يأتي الشرط بـ (إنْ) ليدل على الندرة، ندرة حصول الفعل، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ قال ابن عاشور: "وجيء بالشرط بـ (إنْ) لندرة حصول هذا الزلل من الذين آمنوا، أو لعدم رغبة المتكلم في حصوله إنْ كان الخطاب لمن آمن بظاهره دون قلبه."[115]

---

(112) القزويني، محمد بن عبد الرحمن. **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1985م، ص90.

(113) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، مجلد3، ج3، ص269.

(114) المرجع السابق، ج2، ص222.

(115) المرجع السابق، ج2، ص181.

وقد يأتي الشرط بـ (إنْ) ليفيد الشك في حصول شرطها، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: 137]

قال ابن عاشور: "وجاء الشرط بحرف (إنْ) المقيدة للشك في حصول شرطها إيذاناً بأنّ إيمانهم غير مرجوّ."[116]

ويفرّق ابن عاشور تفريقاً دلالياً واضحاً بين استخدام (إنْ) و (إذا) يقول في معرض تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا﴾ [البقرة: 228] يقول: وقوله: ﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ﴾ شرط أريد به التهديد دون التقييد؛ لأنّه لا معنى لتقييد نفي الحمل بكونهنّ مؤمنات، وإن كان كذلك في الأمر نفسه؛ لأنّ الكوافر لا يمتثلن لحكم الحلال والحرام، وإنّما المعنى أنهنّ إنْ كتمن، فهنّ لا يؤمنّ بالله واليوم الآخر، إذ ليس من شأن المؤمنات هذا الكتمان.

وجيء في هذا الشرط بإنْ؛ لأنها أصل أدوات الشرط، ما لم يكن هنالك مقصد لتحقيق حصول الشرط فيؤتى بإذا، فإذا كان الشرط مفروضاً فرضاً لا قصد لتحقيقه ولا لعدمه جيء بـ (إنْ) وليس لـ (إنْ) هنا شيء من معنى الشك في حصول الشرط.[117]

ويقول في موضع آخر: "جاء الشرط بـ (إذا)؛ لأنّ فعل الشرط مرغوب فيه."[118]

(116) المرجع السابق، ج1، ص741.
(117) المرجع السابق، ج2، ص393.
(118) المرجع السابق، ج2، ص225.

خاتمة:

يتبيّن لنا أنّ منهجية ابن عاشور في تناوله مسائل الدرس النحوي في تفسيره التحرير والتنوير لها خصوصية، وفي ما يلي رؤية شمولية لتلك المنهجيّة توضحها وتبيّنها.

إنّ دراسة النحو من كتب التفسير لهي أجدى نفعاً، وأجلى مرآة تعكس النحو العربي الذي لا يعتمد على تلك القواعد والقوانين الصارمة التي وضعها النحاة، وألزموا بها الكاتبين والمتكلمين.

وإنّ كتاب ابن عاشور الموسوم بـ" التحرير والتنوير" يمثل -باعتقادي- نضج الفكر النحوي المتمثل بما يُسمّى بـ"النحو القرآني"؛ إذ يرى ابن عاشور أنّ هناك شيئا وراء قواعد علم النحو وبه يترجح أحد الاحتمالين على الآخر في معاني القرآن الكريم. فالنحو عنده ضبط سلامة البنية الشكلية في الجملة وضمها إلى تحليل يحقق الوصول إلى المعنى، وإنّ أمر الوصول إلى المعنى الدلالي يصبح عنده أمراً ميسورا. وهو بهذا المفهوم يكون قد أعطى أفقاً أوسع من حدّ النحويين للنحو بأنّه علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم بناءً وإعراباً.

ومن ملامح منهجية ابن عاشور في الدرس النحوي ما يأتي:

أنّه ذكر وجوهاً من الإعراب، وناقش قضاياها، ووصل إلى تأييد بعضها، أو رفض آخر، أو تفضيل رأي على آخر. وكان يعتمد في معالجته مسائل النحو على التحليل الموضوعي في الوصول إلى البعد الدلالي الذي يرتضيه. وكان يمزج بين موضوعي النحو والبلاغة، فهو يعالج المسألة النحوية مستفيداً من مصطلحات البلاغيين، وآرائهم للوصول إلى ما يريد.

وقد تفرد ابن عاشور بأسلوبه النحوي، فقد كان غاية في الوضوح، كما أضفى على النحو سهولة محببة تستهوي القارئ الذي لا يسيطر عليه الملل والسأم، فهو يعرض المسألة عرضا فيها تسهيل وترتيب وتنظيم. وكان يتجه أحيانا إلى رياضة عقلية ونـزعة منطقية في معالجة بعض مسائل النحو، وكان الأولى به أن ينظر نظرة جديدة إلى هذه المسائل متخلصا من النظرة الرياضية العقلية المعيارية إلى أسلوب وصفي مستمد من واقع اللغة.

وقد اهتم ابن عاشور بأوجه القراءة المختلفة للآية الواحدة، وكان يرجّح قراءة على أخرى وفق البعد الدلالي الذي يراه. وقد خالف ابن عاشور كثيرا من المفسرين الذين اقتصر تفسيرهم على المفردات اللغوية والتراكيب البلاغية، وأعرضوا عن بيان المعاني والدلالات الحاصلة من وضعية التركيب في الآيات. كما خالف كثيرا من آراء النحويين الذي راحوا بتأويلاتهم وتقديراتهم يغيرون المعنى الذي يدل عليه ظاهر النحو إذا ما خالف قاعدة من القواعد النحوية، فالقاعدة النحوية تعدّ الأساس في تفسير النصوص وإيضاح المعنى، وكلّ النصوص يجب أن تندرج تحت هذه القاعدة أو تلك فإذا ما جاء نص يخالف القاعدة ذهبوا إلى التأويل والتقدير.

والذي يبدو لي أنّ جعْل التأويل والتقدير أساسا في تفسير النصوص يخرجها عن المعنى، وتكثر أوجه الإعراب، في حين أنّ المعنى المقصود من النص له دلالة واضحة بيّنة عند ابن عاشور.

وابن عاشور في منهجه لا يلتزم برأي البصريين وحدهم بل يأخذ أحيانا برأي الكوفيين ويرجّحه على غيره؛ لأنه يأنس بأي رأي يؤدي المعنى الدلالي، مع ميل في كثير من الأحيان إلى رأي البصريين. ومن الأمثلة على ما ذكرت من منهجيته في الدرس النحوي ما يأتي:

مسألة فواتح السور: فبعد أن يذكر آراء النحويين في هذه المسألة نراه يرفض تلك الآراء كلّها؛ لأنّها قائمة على التأويل والتقدير. يقول: "الم" فاتحة السور ينطق بها دون علامات إعراب، ومن أعربها كان مخطئا؛ لأنّها بمنـزلة أسماء الأصوات لا يقصد إلا صدورها، فدلالتها تشبه الدلالة العقلية، وهي تدل على أنّ الناطق بها يهيئ السامع إلى ما يرد بعدها ولا معنى للتقدير فيها."

وفي مسألة "اللهم" نراه يلخّص آراء النحويين، ثُمّ يعلق على تلك الآراء بقوله: "وكلّ ذلك تكلّف لا دليل عليه."

وفي مسألة الحال المفردة والحال الجملة يرى رأياً جديداً، يقول: "وجيء بالجملة الحالية؛ لأنّ دلالتها على الهيئة أقوى من دلالة الحال المفردة؛ بسبب اشتمال الجملة الحالية على نسبة خبرية تفيد أنّ ما كان حقّه أنّ يكون خبراً عدل به عن الخبر لادّعاء أنّه معلوم اتّصاف المخبر عنه به، فيؤتى به في موقع الحال المفردة على اعتبار التذكير به، ولفت الذهن إليه، فصار حالا له". وفيما ذكره ابن عاشور من دلالة الحال الجملة أقوى من دلالة الحال المفردة لم يذكره أحد من النحويين أو المفسرين أو أصحاب كتب إعراب القرآن فيما رجعت إليه.

ومن المسائل التي سار بها ابن عاشور على خُطى البصريين على سبيل المثال لا الحصر مسألة النفي بـ لن، ومسألة لا النافية للجنس، ومسألة النصب بـ أن المضمرة وجوباً بعد حتى.

وأما التقديم والتأخير عند ابن عاشور فهو أبعد من مجرد العناية والاهتمام والحصر كما ذهب عبد القاهر الجرجاني وغيره، بل إنّ قصره على العناية والاهتمام يبعده عن أن يكون من عناصر إدراك أسرار التركيب اللغوي. إنّه أمر يتعلق بالبنية اللغوية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وهذا المعنى له دلالات كثيرة ذكرها ابن عاشور، منها: التشريف، والتشويق، والتقديم للأجدر، ورعاية الفاصلة... الخ.

ومن مظاهر إغراق ابن عاشور في التقدير والتأويل، بل إنّه قد فاق البصريين في معياريتهم حديثه عن المصدر المؤول من لو + الفعل. ورأى أنّ القائلين بأنّ (لو) تعدّ حرفا مصدريا إنّما بحثوا عن السهولة في التناول.

لقد استوعب ابن عاشور المعاني الدلالية لقضايا ومسائل الدرس النحوي، وهو في غير موضع في كتابه يعالج هذه المسائل معالجة النحوي العارف معرفة دقيقة بمسائل النحو. وهو في هذه المسائل من أكثر المفسرين والمعربين وأدقهم في النظر إليها، والإفصاح عن البعد الدلالي فيها.

ومما يذكر له أيضا أنني لم أقع له على مسألة فيها اضطراب أو تناقض، فهو يعالج الموضوعات بتروٍ وأناة. كما كان متفرداً في كثير من آرائه النحوية،

وإن كان يصدر عن رأي البصريين، فآراؤهم تتردد في تفسيره مما يدل على سعة اطلاعه، وغزارة محفوظه، واستقصائه. ولم يغفل آراء الكوفيين كذلك.

وبعد، فقد استطاع ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير أن يذكر كثيراً من مسائل النحو واللغة والصرف والبلاغة، وبحق فهو كتاب يضج بهذه المسائل ومناقشتها مناقشة واعية مستفيضة.

والبحث لا يستطيع أن يناقش مسائل النحو في الكتاب أو الوقوف عليها جميعاً، لكنّه أخذ القضايا النحوية من الأجزاء الستة الأولى، ثمّ ناقش ووقف على عددٍ منها؛ لأن طبيعة البحث محكومة بعدد من الأوراق، ثمّ هناك عدد من المسائل النحوية التي كان لابن عاشور فيها رأيٌ يختلف عن النحويين. علّ الأيام تسعفني في إخراجها بشكل كتاب، أو رسالة علمية يقوم بها أحد الطلبة.

obeikan.com